

إدارة بايدن ترفع "الخطر" على مبيعات الأسلحة الهجومية للسلطات السعودية

رفعت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن "الخطر" على مبيعات الأسلحة الهجومية الأميركية للسعودية، حسب ما قالت ثلاثة مصادر مطلّعة على الأمر لوكالة "رويترز" اليوم الجمعة 9 آب/أغسطس 2024.

وقال مساعد في الكونغرس إن "الإدارة أطلعت الكونغرس الأسبوع الحالي على قرارها رفع الخطر"، فيما ذكر مصدر أن "المبيعات قد تُستأنف في وقت مبكر من الأسبوع المقبل"، وفق الوكالة.

ونقلت "رويترز" عن مسؤول رفيع المستوى في إدارة بايدن، لم تذكر اسمه، قوله: "لقد أوفى السعوديون بالتزاماتهم في الاتفاق، ونحن مستعدون للوفاء بالتزاماتنا، وإعادة هذه الحالات إلى وضعها الطبيعي من خلال إخطار الكونغرس والتشاور المناسبين".

وبرّر المسؤول في الإدارة رفع الخطر عن السعودية بأنّه "لم تكن هناك أي غارات جوية سعودية في اليمن، وتوقف إطلاق النار عبر الحدود من اليمن إلى المملكة إلى حد كبير منذ مارس (آذار) 2022، عندما دخل السعوديون والحوثيون (أنصار الـ في اليمن) هدنةً بقيادة الأمم المتحدة".

وأتى رفع الحظر الأميركي عن تسليح السعودية في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى حشد دعم دول عربية كالسعودية بهدف تشكيل تحالف دفاعي لحماية كيان الاحتلال من الرد الإيراني المرتقب انتقاماً لاعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنية، في طهران، نهاية تموز/يوليو 2024.

وصدر الحظر الأميركي على تسليح السعودية عند وصول بايدن إلى البيت الأبيض في عام 2021، ثم عاد بايدن وتراجع عن موقفه مُصلاً علاقةً بالرياض لمصالح سياسية.

وكان بايدن قد اتهم السعودية، في حملته الانتخابية خلال عام 2019، بالتسبب في مقتل مدنيين في اليمن خلال عدوانها الذي بدأ في آذار/مارس 2015.

لكنّ العلاقات بين الرياض وواشنطن تحسّنت بشكل كبير منذ ذلك الحين، وخاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا والحاجة الأميركية إلى السعودية في مجال الطاقة والتعاون في قضايا الشرق الأوسط العالقة.